

قصيدة

أبي القاسم الزنجاني
سعد بن علي بن محمد بن الحسين

(٤٧١هـ) رحمه الله

وفيها:

مجمل اعتقاد أهل السنة
والتحذير من أهل الأهواء والبدع

جمعه واعتنى به

أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان



التعريف بصاحب العقيدة

الاسم: سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين الزنجاني.

الكنية: أبو القاسم.

مولده: في حدود سنة: (٣٨٠هـ).

الوفاة: (٤٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الثناء عليه:

قال إسماعيل الحافظ التيمي: إمام كبير عارف بالسُّنة.

وقال ابن طاهر: ما رأيت مثله.

وقال السمعاني: كان حافظًا مُتقنًا ورِعًا كثير العبادة.

وقال ابن كثير: وكان إمامًا حافظًا ورعًا، ثم انقطع بآخر عمره بمكة.

وقال ابن القيم: هو إمام في السُّنة، له فيه قصيدة معروفة.

قال الذهبي: كان مِن دُعاة السُّنة، وأعداء البدعة.

مصدر الترجمة:

«الأنساب» (٦/ ٣٠٧)، و«السير» (١٨/ ٣٨٦)، و«البداية والنهاية» (١٦/ ٧٢).

مجمل العقيدة:

اشتملت هذه القصيدة على أهم أبواب السُّنة والاعتقاد التي خالف فيها أهل السُّنة أهل البدع والأهواء.

وقد حذَّر الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ في قصيدته هذه من فرق أهل البدع كالجهمية، والرافضة، والمرجئة، والقدرية، ومن أئمتهم كالجهم، وبشر المريسي، والجعد، وابن كُلَّاب، وابن كَرَّام، والأشعري.

وقد شرحت الغريب من هذه الأبيات، ونقلت بعض تعليقات الناظم من شرحه على هذه القصيدة إتمامًا للفائدة.

مصدر العقيدة:

اعتمدت في إخراج هذه القصيدة على بعض المخطوط، ثم أتممتها بطبعة دار طيبة/ دمشق (١٤٢٨هـ)، وطبعة دار المنهاج (١٤٣٠هـ).

وممن ذكر هذه القصيدة:

الذهبي في «السير» (١٨/ ٣٨٧) ذكر منها: (٩) أبيات من أولها.

وفي «تذكره الحفاظ» (٣/ ١١٧٧) ذكر منها: (٧) أبيات من أولها.

وذكر ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص٣٠٠) صدر البيت الأول منها.

❁ أخبرنا الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهروي، قال: قرأت على الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين ابن الطبَّاخ في حرم الله تعالى في شهور سنة ستٍّ وستين وخمسمائة، قلت له: أخبركم الشيخ الإمام أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو القاسم سعد بن علي بن محمد الزَّنجاني، قال:

١ ـ تدبَّرْ كلامَ الله واعتمِدِ الخَبَرْ ... ودَعْ عنكَ رَأيًا لا يُلائمُه أثَر

٢ ـ ونَهْجَ الهُدى فالزمْهُ واقتدِ بالأُلى ... همُ شَهِدوا التَّنزيلَ علَّك تَنجَبِر

٣ ـ وكُن مُوقِنًا أنَّا وكلَّ مُكَلَّفٍ ... أُمِرنا بِقَفْوِ الحقِّ والأخذِ بالحَذَرْ

٤ ـ وحُكِّمَ فيما بيننا قولُ مالكٍ(١) ... قديمٍ(٢) حليمٍ عالمِ الغيبِ مُقتدِر

(١) قوله: (قولُ مالك) أي أُمرنا بالتحاكم إلى قول المالك الملك سبحانه ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، ثم عدَّد الناظم بعض أسماء الله وصفاته، وأخبر عنه ببعض الأسماء من باب الإخبار وإن لم يرد ذكره في الكتاب والسُّنة، لأن باب الإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء والصفات، كما بيَّنتُ ذلك في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية» (المبحث الخامس/باب الإخبار عن الله تعالى).

(٢) قال الشيخ عبد الله أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على «لوامع الأنوار» (١/٣٨) بشأن إطلاق (القديم) على الله من باب التسمية: لا يصح إطلاقه على الله تعالى باعتبار أنه من أسمائه، وإن كان يصح الإخبار به عنه؛ [لأن] باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء. اهـ.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/١٧١): لما كان لفظ: (القديم) فيه نواحٍ لا تدلّ مُطلقة إلّا على المتقدّم على غيره، كان اسم (الأوّل) أحسن منه، فجاء في أسمائه الحسنى التي في الكتاب والسُّنة أنه (الأول)، وفرقٌ بين الأسماء التي يُدعى بها، وبين ما يُخبر به من الألفاظ لأجل الحاجة إلى بيان معانيها. اهـ.

=

٥ ـ سَميعٍ بَصيرٍ واحدٍ مُتكلِّم مُريدٍ لِمَا يجري على الخَلقِ مِن قَدَر
٦ ـ وقولُ رسولٍ قد تحقَّقَ صِدقُه بما جاءَهُ مِن مُعجِزٍ قاهِرٍ ظَهَر
٧ ـ فقيل لنا: رُدُّوا إلى الله أمرَكُم إذا ما تنازَعتُم لتَنجُوا مِن الغَرَر[(١)]
٨ ـ أوِ اتَّبِعُوا ما سَنَّ فيه محمدٌ فطاعَتُه تُرضِي الذي أنزَلَ الزُّبُر
٩ ـ فمن خالف الوحيَ المُبينَ بعقلِهِ فذاكَ امرؤٌ قد خابَ حقًّا وقد خَسِر
١٠ ـ وفي تركِ أمرِ المُصطفى فِتنةٌ فَذَر خلافَ الذي قد قالَهُ واتْلُ واعتَبِر
١١ ـ ومَا اجتمَعَت فيه الصَّحابةُ حجَّةٌ وتلك سبيلُ المؤمنينَ لِمَن سَبَر[(٢)]
١٢ ـ وما لَمْ يَكُنْ فِي عصْرِهِمْ مُتَعَارَفًا وَجَاءَ بِهِ مَن بَعدَهُم رُدَّ بَل زُجِر
١٣ ـ ففي الأخذِ بالإجماعِ فاعلَمْ سَعَادَةٌ كما في شُذُوذِ القولِ نوعٌ مِنَ الخطَر
١٤ ـ ومُعتَرِضٌ اتْرُكِ اعتِمادَ مَقالِهِ يُفارِقُ قولَ التَّابعين ومَن غَبَر[(٣)]
١٥ ـ وأمثَلُ أهلِ العِلمِ فِينا طرِيقَةً وأغزَرُهُم عِلمًا مُقِيمٌ[(٤)] على الأثَر
١٦ ـ وأجهَلُ مَن تَلقى مِن النَّاسِ مُعجَبٌ بخاطِرِهِ يُصغِي إلى كُلِّ مَن هَدَر[(٥)]

= وقال أيضًا في «درء التعارض» (٢/ ٣٩١): وقد اشتُهِرَ في اصطلاح المتكلمين تسميته: (بالقديم)، بل غالب المعتزلة ومن سَلك سبيلهم غالبُ ما يسمونه (بالقديم). اهـ.

(١) (الغرر): الخطر والهلاك. [«تهذيب اللغة» (٨/ ١٧)].

(٢) جاء في «تاج العروس» (١١/ ٤٨٨) في مادة (سبر): التجربة والاختبار، واستخراجَ كنهِ الأَمرِ. ومنه حدِيث الغارِ: (قال له أبو بكر: لا تدخله حتى أَسْبُرَه قبْلك)، أي: أختبِرَه وأعتبِرَه، وأنظرَ هل فيه أحدٌ، أو شيء يؤذي]. اهـ.

(٣) أي ذهب ومضى. [«تاج العروس» (١٣/ ١٨٦)].

(٤) في الأصل: (مقيمًا). وما أثبته هو الصواب.

(٥) الهَدَر: من لا خير فيهم من الناس. [«تهذيب اللغة» (٦/ ١٠٧).
وفي النسختين المحققتين: (هذر) بالمعجمة. والهذر: الكلام الذي لا يُعبأ به. [«تهذيب اللغة» (٦/ ١٤٠)].

١٧ ـ فَدَع عنكَ قولَ النَّاسِ فِيمَا كُفِيتَهُ فما في استِمَاعِ الزَّيغِ شيءٌ سِوى الضَّرَر

١٨ ـ لقد أوضَحَ اللهُ الكريمُ بِلُطفِهِ لنا الأَمْرَ فِي القرآنِ فانهَض بما أَمَر

١٩ ـ وخَلَّفَ فينا سُنَّةً نَقتدِي بها مُحَمدٌ المَبعُوثُ عونًا إلى البَشَر

٢٠ ـ ومَنَّ على المَأْمُورِ بالعَقْلِ آلَةً بها يَعرِفُ الْمُتلى[1] مِنَ القَولِ والعِبَر

٢١ ـ فلا تكُ بدعِيًّا تَزُوغُ عنِ الهُدَى وتُحدِثُ فالإحدَاثُ يُدني إلى سَقَر[2]

٢٢ ـ ولا تجلِسَنْ عِندَ المُجَادِلِ سَاعَةً فعنهُ رسُولُ الله مِن قَبلُ قد زَجَر

٢٣ ـ وَمَن رَدَّ أَخبَارَ النَّبِيِّ مُقدِّمًا لِخاطِرِهِ ذاكَ امرُؤٌ مَا لَهُ بَصَر[3]

---

(١) (بها يعرف المتلى): أي المتبع. [«دار المنهاج»].

(٢) قال الناظم رحمه الله في شرحه على هذا البيت: البِدعي: من أحدث برأيه قولًا أو فعلًا لم يكن فيه إمامٌ يلزم قبوله، ولم ترد بذلك آيةٌ قاضيةٌ، ولا سنةٌ عن الرسول ﷺ وأصحابه ماضية، فمن تعلَّق بمن هذا سبيله؛ فقد باء بغضبٍ من ربه، وتحمَّل وِزر إحداثه، وأوزارَ من اتَّبعه على ذلك. اهـ.

وقال: فكلُّ ما أحدثه محدِثٌ لم يسنده إلى نصِّ كتابٍ منزل، أو أمرَ بأوامرِ رسول مرسَلٍ، فهو مردودٌ على محدِثه، وهو مذمومٌ بإحداثه ذلك، متَّهمٌ في دينه، ساقطُ العدالة بفعله، ممقوتٌ عند الله وعند صالحي خلقه. نعوذ بالله من التقدُّم بين يدي الله ورسوله. اهـ.

(٣) قال الناظم رحمه الله في شرحه لهذا البيت: بعد حصول الإجماع مِن الأمة أن قواعد هذا الدين وأساسَه: كتابُ الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ الثابتة عنه، فمن تلقَّى أحدهما بعد ذلك بالرد والتأويل من نفسه بما لم يُسبق إليه، دلَّ بذلك زيغُه وشذوذه عن الأمة، ونبَّه على عماه عن الهدى وتحيُّره في دينه، فلزم كلَّ مسلم في دينه مجانبتُه ومباينتُه والتبرِّي منه ومِن فِعلِه، وبُغضُه في الله؛ لأنه شاقَّ الله في أمره، فلا يُواصَل بعد ذلك إلَّا أن يُراجع الحق ويتوب توبة نصوحًا، فحينئذ تُصفح زلَّتُه، وتُعاوَدُ أُخوَّتُه، فأما من أصرَّ على ذلك فمن داهنه على ذلك وصافاه، فقد خالف أمر الله سبحانه، إذ قال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢].

٢٤ ـ ولا تَسمَعَنْ دَاعي الكلامِ فإنَّهُ عَدُوٌّ لِهذَا الدِّينِ عَن حَملِهِ حَسَر (١)

٢٥ ـ وأصحَابُهُ قد أبدَعوا وتَنطَّعُوا وَجازُوا حُدُودَ الحقِّ بالإفكِ وَالأشَر (٢)

٢٦ ـ وَخُذ وصفَهُم عن صاحِبِ الشَّرعِ إنَّه شدِيدٌ عليهِم لِلذِي مِنهمُ خَبَر (٣)

---

(١) الحَسْرُ والحسور: الإعياء والتعب. [«تهذيب اللغة» (٤/١٦٧)].

ومنه ما صح عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أنه قال: إياكم والرأي، فإن أصحابَ الرَّأيِ أعداءُ السُّنن، أعيتهُم الأحاديثُ أن يحفظوها، وتفلتت منهم فلم يعوها فقالوا بالرأي؛ فضلُّوا وأضلّوا.

[انظر: «الإبانة الصغرى» (٥٤)].

وفي الأصل: (فإنه عدوًّا لهذا الدين).

(٢) الأشر: البطر والمرح. [«تهذيب اللغة» (١١/ ٢٨٠)].

قال الناظم رحمه الله في شرحه لهذا البيت: لم يزل أهل الدين والعلم من أول الزمان إلى آخره مُنكرين لهذا العلم الذي يُسمى (الكلام)، وهو الجهل الصريح، والمروق من الدين، يجمعون كلهم على ذمه والتبرِّي من أهله، وهجران من عرفوا أنه يرى ذلك دينًا لله، وقُربة إليه، وكان الشعبي يقول ـ وهو من سادات التابعين ـ: ما أتاك عن الله ورسوله وأصحابه فضعه على رأسك وعينيك، وما أتاك من هؤلاء الصعافقة فاضرب به أقفيتهم. وقال أيضًا: أنتم بخير ما أتاكم العلم من أكابركم، وهم أصحاب رسول الله ﷺ، وما أتاكم عن أصاغركم، وهو الآرائيون فقد هلكتم، وعُدل بكم عن سواء السبيل.

وسمع مالك بن أنس إمام دار الهجرة ـ المقبول على سائر الألسنة ـ رجلًا من أصحابه عبَّر عن مسألة سأله إياها بعبارة كلامية، فقال: يا هذا، كم أعظكم فلا تتعظون؟ أما قلتُ لكم: إن علماء الكلام زنادقة، فلا تأخذوا عنهم شيئًا... إلخ.

(٣) قال الناظم رحمه الله: قد جاءت أحاديث عن النبي ﷺ في ذم الكلام وأهله، وجاءت عن السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الدين اجتماعُ كلمتهم على نقده ورفضه، والبراءة منه ومن أهله... وورد عن النبي ﷺ: «**أن اليهود افترقت على إحدى وسبعين فرقة..**» الحديث. وقد ميَّزَ العلماء ذلك، فذكروا أن أصلها أربعة، وهم: المرجئة، والقدرية، والرافضة، والخوارج. ثم تحزَّب كل واحدة منهم ثمان عشرة فرقة، ولعل اليوم ـ إن عُني العالم بها ـ قد افترق كل واحدة من الثمان عشرة أحزابًا =

٢٧ ـ وَقَد عدَّهُم سَبعِينَ صِنفًا نبيُّنا وصِنفَينِ كلٌّ مُحدِثٌ زَائِغٌ دَعِرْ(١)
٢٨ ـ فَذو الرَّفْضِ مَنسُوبٌ إِلَى الشِّركِ عادِلٌ عنِ الحقِّ ذُو بُهتٍ على الله والنُّذُر(٢)
٢٩ ـ وعَقْدِي صَحِيحٌ في الخوارِجِ أنَّهُم كِلابٌ تَعَاوَى في ضَلَالٍ وفي سُعُرْ
٣٠ ـ ويُورِدُهُم ما أَحدَثُوا مِن مَقَالِهِمْ لَظًى ذاتَ لَهْبٍ لا تُبَقِّي ولا تَذَرْ(٣)
٣١ ـ وأبرَأُ مِن صِنْفَيْنِ قد لُعِنَا مَعـًا فذا أظهَرَ الإرجَا وذا أنكَرَ القَدَر(٤)

= كثيرة تخرج عن الإحصاء، وعظم البلوى اليوم أن كل من لاح له خاطر، وزيَّن له الشيطان شيئًا من جاهل وعارف، اتخذ ذلك دينًا، ودعا غيره إليه، حتى العامة ومن لا خبرة له بوجوه الأدلة ووضعها مواضِعها، يتخيَّر الواحد منهم بجهله، ويزخرف له الشيطان باطلًا، فيركبه ويعقد عليه، ولا يُصغي إلى قول عالم.. إلخ.

(١) كذا في «طبعة طيبة». و(دَعِر) معناه: الرديء. «الصحاح» (٣٤٤).
وفي طبعة «دار المنهاج»: (ذعر). و(ذعر): فزع ودهش. «الصحاح» (٣٧٢).

(٢) (البُهت): الكذب. و(النُّذُر): الرسل. ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ ﴿٢٣﴾﴾ [القمر: ٢٣].
قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «منهاج السُّنة» (١/٥٩): وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب.. سئل مالك عن الرافضة؟ فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون..
وقال الشافعي: لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة.. إلخ.

(٣) قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتكلم عن الخوارج: ومنهم اليوم خلق كثير في سائر أطراف الأرض قد افترقوا فِرقًا، وتسموا بأسماء كثيرة.. وقد غيَّروا كثيرًا من أحكام الشريعة، وبينهم خلاف كثير، ولهم فضائحُ تدلُّ على خلع الإسلام، نسأل الله السلامة. اهـ.

(٤) قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: صحَّ عن النبي ﷺ برواية الجماعة من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أنه قال: «صِنفان من أُمتي لا تنالهما شفاعتي: القدرية والمرجئة».
وقال ﷺ: «لُعنت المرجئة على لسان سبعين نبيًّا، [أوَّلهم] إبراهيم وآخرهم أنا».
والقدري: من أثبت لنفسه قُدرة على إحداث أفعاله، ونفى أن يكون الله =

٣٢ ـ وما قالهُ جَهْمٌ فحَقًّا ضلالةٌ   وبِشْرٌ فما أبدَاهُ جهلًا قَد انْتَشَرْ[(١)]

= تعالى أحدثها وأقدره عليها، وزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئًا من أعماله وأفعاله، وأنه غلب بمشيئته مشيئة الله، وأحدث ما لم يُرِدِ الله منه، فقارف الشرك في ذلك، إذ جعل نفسه شريكًا لله سبحانه في الخلق والإحداث.. تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا، وفي القرآن والحديث مما يُفصح ببطلان قولهم، ويدلُّ صراحًا على ضلالهم ما لا يبلغ كُنهَه، من تتبَّعه وجده ظاهرًا.

وأما المرجئة: فهم من البدع القديمة، وهم طوائف، وبينهم دقائق اختلاف تكثر، فمن قول بعضهم: (إن الإيمان قول وعقد)، وهو قول المريسي. ومن قول بعضهم: (إن الإيمان المعرفةُ بالله، وهو العلم بوجوده)، وهو قول جهم والأشعري، وهو أخبثُها مقالة. ومن قول بعضهم: (إن الإيمان قولٌ مجرَّدٌ، وإنِ اعتقد خلافَه بقلبه) وهو قول ابن كَرَّام فعلى سياق قوله: إن المنافقين مؤمنون. وقد صرَّح الله بكفرهم في غير آية من القرآن، وذكر أنه يجمعهم مع الكفار في النار، وغير ذلك من اختلافهم، إلَّا أنهم قد اجتمعوا على تأخير الأعمال عن الإيمان، وأنها ليست منه، وبذلك سمُّوا: (المرجئة)، وعندهم ـ على اختلاف أقوالهم ـ أن من أتى بما تزعمه إيمانًا ثم لم يقُم بشيءٍ من قوانين الشريعة، ولا انتهى عن شيءٍ من محظوراتها؛ فهو مؤمن عندهم حقًّا، وليٌّ لله، مستوجبٌ للجنة، مزحزحٌ عن النار، لا يضرُّه ما ترك ولا ما ارتكب، وهذا حدثٌ عظيم في الإسلام، وإبطالُ الوعد والوعيد، ومخالفة لنص الكتاب والسُّنة، وبالله التوفيق. اهـ.

(١) قال الناظم رحمه الله في تعليقه على هذا البيت: هذا أبو مُحرز جهم بن صفوان الراسبي، وراسبُ بطن من الأزد، وهو من أهل سمرقند.. خرج إلى العراق.. وكان يغشى مجلس أبي حنيفة، ثم أحدث مقالاتٍ خبيثةً؛ منها: أن علم الله مُحدث، وكلامه مُحدث.. وأحدث مذهب الجبر، وأن الله جبر الخلق على الكفر والمعاصي، وله أن يفعل ما شاء، وأن تكليف ما لا يُطاق حِكمة منه بالغة، وأن الإيمان علم القلب بوجود الله دون الأقوال والعقدِ والعمل، وأن الزيادة والنقصان والقوة والضعف لا يدخلُ الإيمان. وكان ترك الصلاة نيفًا وأربعين يوما متعمِّدًا، وقال: أنا في مُهلةِ النظر حتى يصِحَّ لي ثبوتُ من أعبده. وأن الجنة والنار ما خُلقتا بعد، وهذا تكذيبٌ لله.. وأنهما يفنيان آخرًا، فلا خلود للمؤمن في النعيم، ولا للكافرين في الجحيم، =

٣٣ ـ وجعدٌ فقد أرداهُ خُبثُ مَقَالِهِ وَأَمَّا ابنُ كُلَّابٍ فأقبح بما ذَكَرْ(١)

= وله فضائح غيرُ قليلة مما ينافي السمع والعقل، فرُفِعَ أمرُه إلى سَلْمِ بن أحوز، وكان أميرًا على العراق من قِبَلِ المنصور، فجمع العلماء، وأُحضر، وسأله عن مقالاته، قرَّره ببعضها، فأجمع العلماء ـ حين سمعوا ذلك ـ على أن قائل ذلك ومعتقدَه ملحدٌ خالِعٌ رِبقَةَ الدين، فأمر بقطع يده ورجله وصلبه، وانقطع عن الأمة شرُّ مقالاته واندرست، ولم يبق أحدٌ يقولها إلَّا حيثُ لا يُفطَنُ له، إلى أن كان علي بن إسماعيل الأشعري، وفسد بينه وبين أبي علي الجُبَّائي، وأخرجه عن مجلسه ونفاه، فعدل إلى بعض أقواله [أي: أقوال جهم]، وصار ينصرُه ويناظر عليه المعتزلة، فعاد شرُّها إلى الأمة.

وكان بِشر بن غياث المريسي من الأنبار، وكان أبوه يهوديًّا متكلِّمًا، أدخل على اليهود في توراتهم ما أدخل بِشر على المسلمين في قرآنهم، وكان يتفقَّه على مذهب أبي حنيفة، وكان يذهب في القرآن وفي نفي الصفات مذهب جهم، وكان يخالف جهمًا في الإيمان، ويقول: إنه قولٌ وتصديقٌ، وكان يخالفه في الجبر، ويوافق المعتزلة في نفي الخلق عن الأفعال، وناظره غير واحد من علماء السُّنة، وألزموه إلزاماتٍ لم ينفصل عنها، ولا ترك مذهبه عنادًا فهجره قومٌ من أصحابه ومات مهجورًا. اهـ.

قلت: قُتِلَ جهم سنة: (١٢٨هـ)، وهلك المريسي سنة: (٢١٨هـ) لعنهما الله.

(١) قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا جعد بن درهم كان مُعلِّمَ مروان بن محمد الأموي آخر خلفائهم، فلما تبيَّن له سوء مذهبه طرده من عنده، فخرج إلى البصرة، وبقي بها مدةً، وهو أول من أنكر تكليم الله موسى بكلامٍ مسموع منه، فرفع أمره إلى خالد بن عبد الله القسري، وكان أميرًا على العراق من قِبَلِ هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان حينئذٍ بواسط، وأحضر جماعة من العلماء، ففاتشوه عن قوله، فأقرَّ وأصرَّ على ذلك، فأجمعوا على زندقته، فأحضره المُصلَّى يوم عيد الأضحى، وصعد المنبر، فخطب خطبةً بليغةً وعظهم فيها، وعلَّمهم فيها الضحايا ما يجوزُ منها وما لا يجوز، وما يُستحبُّ وما يُكره، ثم قال: ارجعوا فضحُّوا تقبَّل الله منكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، ثم نزل وذكَّاه تحت المنبر بمحضرٍ من الخاصَّة والعامة، فاستحسن الكل فِعله، وقالوا: نفى الغِلَّ عن الإسلام. ودرست هذه المقالة إلى أن أُحييت في هذا الزمان لفقد الجِدِّ من =

٣٤ ـ وَجاء ابنُ كَرَّامٍ بِهُجرٍ[١] ولم يكُنْ   لـهُ قَدَمٌ في العِلـم لَكِنَّهُ جَسَرْ[٢]

= الناظر في أمر الأمة وإهماله عما يلزم مراعاته، والله المستعان.
وأما عبد الله بن سعيد كُلَّاب فكان نصرانيًّا من أهل البصرة، فأسلم وفارق قومه.. وهو الذي يزعم أن ليس لله كلام مسموع منه، وأنَّ جبريل لم يسمع من الله شيئًا مما أدَّاه إلى رسله، وأن الذي أُنزل على الأنبياء حكايةُ كلام الله، وأن كلام الله ليس بأمرٍ ولا نهيٍ، ولا خبر ولا استخبار، وإنما يُعرف ذلك منه بمعنى آخرَ، وأنه ليس لله كلمات، وأن كلامه شيءٌ واحدٌ ليس بسورة، ولا آيات كلمات، ولا لغة من اللغات، فكذَّب بدءًا بالقرآن..
وخالف الأمة كلَّها في كون ما في الأرض كلام الله وكتابه، وكان هو والأشعري وغيرُهم من اللفظية يزعمون أن كلام الله في الحقيقة لا يكون عربيًّا وعبرانيًا ولا سريانيًّا، ولا بلغةٍ من اللغات، ولا يجوز أن يكون سُوَرًا، ولا آياتٍ، ولا ذا أجزاءٍ ولا أعداد، ولا يجوز نزوله إلى أحدٍ من الأنبياء في الحقيقة، ولا وجوده في محلٍّ لا قلب ولا لسان ولا صحيفة.
وذكر ابن فورك في كتابه: مجرد قول الأشعري أنه كان يقول: إن كتاب الله غيرُ كلامه، وإن الأعداد والأجزاء في الكتاب لا في الكلام، وإن التوراة والإنجيل والزبور تسميات العبارات المنزَّلة المختلفة وكلام الله لا يستحق شيئًا من هذه التسميات، وكلهم تزعَّموا أنه يرد على المعتزلة في خلق القرآن، فليتأمَّل الناظرُ هذا الفصل من كلامهم يتبيَّن له تلاعُبُ القوم ورِقَّةُ دينهم، فلم يقع الخلافُ مع المعتزلة وغيرهم إلَّا فيما في الدنيا من القرآن المحفوظ في الصدور المقروء بالألسن، المكتوب في المصاحف، ولم يعرفِ الخلقُ بأسرهم قرآنًا غيره. اهـ.
قلت: هلك ابن كُلَّاب سنة: (٢٤٠هـ)، وقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يحذر منه ومن أصحابه كحارث المحاسبي، وكان ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يلعنهم ويحذِّر منهم أشد تحذير. [«السير» (١٤/ ٣٧٩)].
وقد أكثر السجزي رَحِمَهُ اللهُ في رسالته في الحرف والصوت من تتبع أقواله، وبيان أن حقيقة مذهبه هو مذهب الجهمية، وقد تقدم قول ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته رقم (٥٢) (فقرة/ ١١٧) أن مذهبه من أخبث المذاهب.

(١) الهُجر من القول: الباطل من القول. «دار المنهاج» (ص١١٤).
(٢) قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ: هذا أبو عبد الله محمد بن كَرَّام، وكان من نواحي =

٣٥ ـ وَشقَّقَ[(١)] هذا الأشعَرِيُّ كلامَهُ وأَربى على مَنْ قبلَهُ مِن ذَوِي الدَّبَرْ[(٢)]
٣٦ ـ فَمَا قالَهُ قَد بَانَ لِلحقِّ ظَاهِرًا وما في الهُدى عَمدًا لِمَن مازَ وَادَّكَر[(٣)]
٣٧ ـ يُكَفِّرُ هذَا ذَاكَ فِيما يَقولُهُ ويذكُرُ ذا عنهُ الذِي عِندَهُ ذُكِرْ

= سجستان، أُمِّيًا لا يقرأ ولا يكتب، إلَّا أنه كان يتعبَّد، ويظهر الزهد والتقشف والتخلِّي والتقلل، وذلك في أصحابه إلى اليوم.. وكان يقول: الإيمان قول باللسان، مجرد عن عقد القلب وعمل الأركان، فمن أقرَّ بلسانه بكلمة التوحيد فهو مؤمن حقًّا، وإن اعتقد بقلبه الكفر والتثليث.. فلزمهم من هذا القول: أن المنافقين مؤمنون حقًّا. وقد أكذبهم الله تعالى في غير موضع من كتابه.. وطائفة منهم تسمى المهاجرية تقول بالتجسيم، وأن الله تعالى جسم لا كالأجسام... ولهم حماقات غير ذلك لا يستحل لمسلم التلفظ بها، فصار له مع جهله تبع كثير، وجمع كبير.. إلخ.
قلت: هلك ابن كَرَّام سنة: (٢٥٥هـ) ببيت المقدس.

(١) كذا في طبعة دار طيبة، وفي طبعة دار المنهاج: (وسقَّف). وفي الأصل غير منقوط. في «تاج العروس» (٢٥/ ٥٢٢): شقَّق الكلام تشقيقًا: أخرَجَه أحسن مخرَج.

(٢) (ذوي الدبر): أي ممن ذهب وولَّى من أصحاب الأقوال الفاسدة. [«تاج العروس» (١١/ ٢٥٧)].
وقوله: (الأشعري) هو علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ)، وقد طعن فيه غير واحد من أهل العلم، ولم يصححوا رجوعه إلى السُّنة، وإنما قالوا: انتقل من الاعتزال إلى مذهب الكُلَّابية، وبقي على أصولهم وإن خالفهم في بعض أقوالهم، وممن قال بذلك: السجزي في «رسالته إلى أهل زبيد في الحرف والصوت»، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (الطبقة الثامنة وفيهم نجمت الأشعرية)، وابن قدامة المقدسي في كتابه «حكاية المناظرة في القرآن»، وكتاب «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم»، والزنجاني كما ههنا، والقحطاني في نونيته التي ستأتي. وغيرهم من أهل العلم.

(٣) أي أن الحق والهدى بين لمن ماز؛ أي ميَّز بين الأمور، يقولون: ماز الشيء ميزًا وميزة، فصل بعضه عن بعض. وادَّكر؛ أي: اعتبر، ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٥﴾ [القمر: ١٥]: أي متعظ ومعتبر. «دار المنهاج».

٣٨ ـ وبالعَقلِ فيما يَزعُمُونَ تبايَنُوا وكُلُّهمُ قد فَارَقَ العَقلَ لو شَعَر (١)

٣٩ ـ فدَع عنكَ ما قَد أبدَعُوا وتنطَّعُوا ولَازِمْ طرِيقَ الحقِّ والنَّصِّ وَاصْطَبِر (٢)

---

(١) قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ: متى فاتحت بعض الفرق بالخطاب، وسألته عما قاده إلى خلاف الصواب، ادَّعى أن العقل حداه إليه، ودلَّه إلى اختيار ما تمسك به، ورفض غيرَه، ولم يدر أن العقل نوعان: عقل مُعانٌ بالتوفيق، وعقل مُكادٌ بالهوى والخذلان.

فالعقل المعان: يدعو صاحبه إلى موافقةِ أمر الآمر المفترض الطاعة، والانقياد لحكمه، والتسليم لما جاء عنه، وتركِ الالتفات إلى ما خالف أمرَه أو وافق نهيه، غير طالب لذلك عِلَّة غير ثبوت الأمر والنهي.

والعقل المُكاد: بتعمُّقه للوصول إلى علم ما استأثر الله تعالى بعلمه، وحجب أسرارَ الخلق عن فهمِه، حكمةً منه بالغة؛ ليعرفوا عجزهم عند درك غيبه، ويُسلِّموا لأمره طائعين، ويقولوا كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢] فتفرقت بهم السُّبُل والأهواء، وتشعبت منهم الفِكرُ والآراء، وَتلاعب بهم الشيطان بتسويله الباطل لقلوبهم، وغلبت عليها الحيْرة، وقادها حيرتها عن الحق إلى الضلال المبين، والعذاب الأليم. اهـ.

قال الناظم: . . . ولكن لما اشتغل السَّلاطين بملاهيهم عن حفظ الدين ورعايته، ووقع الإهمال بينهم، والإنكار من العلماء، وإقبال الكلِّ على الدنيا يتكالبون عليها، ويهرعون إليها ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم: ٤١]، ولله أمرٌ هو بالغه، ولو شاء لهداكم أجمعين، وقد قال ابن المعتز في آدابه:

الدين بالملك يقوى والملك بالدين يبقى

(٢) قال الناظم رَحِمَهُ اللهُ: إذا تأملت تعمقهم في التأويلات المخالفة لظاهر الكتاب والسُّنة، وعدولهم عنها إلى زُخرف القول والغرور لتقوية باطلهم وتفويتها إلى القلوب الضعيفة، فلا تلتفت إلى ما أسَّسوه، ولا تبال بما زخرفوه، والزم نصَّ الكتاب وظاهرَ الحديث الصحيح، اللذين هما أصول الشرعيَّات، واصبر على أذى المخالفين لك فيما لاح لك حقُّه، وبان صِدقُه، تقف بذلك على الهدى المستقيم، وينجيك اتِّباعُك الحق من العذاب الأليم. اهـ.

٤٠ ـ وَخُذ مُقْتَضَى الآثارِ والوحي في الذي تنازَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ هذِهِ الفِقَرْ[(١)]

٤١ ـ فَمَا لذَوِي التَّحصِيلِ عُذرٌ بِتَركِ مَا أتاهُ به جِبرِيلُ في مُنزَلِ السُّوَرْ

٤٢ ـ وبيَّنَ فَحواهُ النَّبِيُّ بشَرْحِهِ وأَدَّى إلى الأَصحَابِ مَا عنه قد سُطِرْ

٤٣ ـ فَبِاللّه تَوفِيقِي وَآمُلُ عَفْوَهُ وأسأَلُهُ حِفظًا يَقِينِي مِنَ الغِيَرْ

٤٤ ـ لأسعدَ بالفَوزِ المُبِينِ مُسَابِقًا إلى جَنَّةِ الفِردَوْسِ في صالِحِ الزُّمَرْ



(١) قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا اختلف الناس في شيءٍ من الأصول؛ ففتّش أنت عن الكتاب والسُّنن وطريق السلف، فمتى وجدت فيها ما يوافق اختيارك ويصحّح، وعدمت ذلك في اختيار غيرك وتأويله؛ فشُدَّ يدًا بما اخترت، ولا تُبال ـ إذا اعتمدت أحدَ الأصول الثلاثة ـ خلاف من خالفك فيه، وتمسَّك بذلك تمسُّك الضَّنين بدينه، يَرِدْ بك بعون الله على الفوز والنجاة. اهـ.